

## تشخيص إمكانيات التخطيط للتنمية الاقتصادية المحلية بولاية تيارت وفق أسلوب التحليل بالمركبات الأساسية ACP من منظور الاقتصاد المكاني

د. بنية صابرينة

أستاذة محاضرة (ب)، جامعة ابن خلدون - تيارت

بريد إلكتروني: benia\_sabrina@yahoo.fr

د. بلجيلالي فتيحة

أستاذة محاضرة (ب)، جامعة ابن خلدون - تيارت

بريد إلكتروني: beldj\_fatiha@yahoo.com

### ملخص:

جاء هذا البحث كمحاولة لاستخدام أسلوب التحليل بالمركبات الأساسية لتصنيف 41 دائرة لولاية تيارت وفق خصائصها الطبيعية، الاقتصادية والاجتماعية بالاعتماد على 69 مؤشرا اقتصاديا، تم إخضاعها للمعالجة الإحصائية باستخدام البرنامج الإحصائي XLSTAT. وقد أظهر التحليل وجود أربع مجموعات، تمثلت المجموعة الأولى في دائرة تيارت و التي تتميز بالإمكانات المتعددة، والمجموعة الثانية وهي: السوكر، فرندة، قصر الشلالة و التي تتميز بالتنمية الحضرية، والمجموعة الثالثة: بما: عين كرمس، عين الذهب، حمادية، وهي مناطق ذات تنمية زراعية و فلاحية، والمجموعة الرابعة: بما الدحموني، مغيلة، واد ليلي، مشرع الصفا، مدروسة، الرحوية وهي مناطق شبه مهمشة اقتصاديا، وباعتبار أنها تتوفر على العديد من الخصائص التنموية، فإنه يمكن الاستثمار في السياحة مثلا و في الأنشطة التجارية.

**الكلمات المفتاحية:** التنمية الاقتصادية المحلية، التخطيط الاستراتيجي، التحليل بالمركبات الأساسية.

### Résumé :

Cette recherche est venue autant qu'une tentative d'utiliser la méthode d'analyse en composantes principales, pour le classement de 14 Daira de la

wilaya de Tiaret selon ses caractéristiques naturelles, économiques et sociales, basé sur 69 indicateurs économiques, qui ont été soumis à un traitement statistique en utilisant XLSTAT.

L'analyse a montré la présence de quatre groupes : le premier groupe est la Daira de Tiaret, qui se caractérise par multi-potentiel, le second groupe: Sougueur, Frenda, Ksar Chellala, qui se caractérise par un développement urbain, le troisième groupe: ain Kermes, Ain Dheb, Hamadia, qui sont des régions du développement agricole, et le quatrième groupe: Dahmouni , Mghila, Oued Lili, Mecheraa Sfa Medroussa, Rahouia qui sont des zones marginalisées économiquement, et comme elles sont disponibles sur plusieurs caractéristiques de développement, donc on peut investir dans le tourisme, par exemple, à dans les activités commerciales.

**Mots clés:** développement économique local, la planification stratégique, l'analyse en composantes principales

#### مقدمة:

تهدف استراتيجيات التنمية المحلية الاقتصادية إلى الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية و البشرية و المرافق العامة و التجهيزات من خلال الاستفادة من جميع المقومات (الاقتصادية، الاجتماعية، الطبيعية) لمختلف المناطق لتحقيق التنمية الشاملة، عن طريق تشكيل برامج وخطط إستراتيجية محاولة تأهيل المناطق الأقل نشاطاً، بخلق بيئة جاذبة للاستثمارات، من هنا وبغية إحداث تنمية محلية بولاية تيارت، ارتأينا تصنيف دوائر هذه الولاية وفقاً لمؤشراتها الاقتصادية، لصياغة و اتخاذ البرامج التنموية الأنسب لها.

لذا جاءت هذه الدراسة لمحاولة تحليل إمكانيات التنمية المحلية في ولاية تيارت وتحقيق التوازن بين دوائر هذه الولاية، و تصنيف الفجوات التنموية بينها أو بعبارة أخرى محاولة تنميطها.

#### أولاً: مشكلة الدراسة:

تحدد مشكلة الدراسة في التعرف على إمكانيات التخطيط الاستراتيجي للتنمية الاقتصادية المحلية بولاية تيارت وفق أسلوب التحليل بالمركبات الأساسية، وعليه نحاول في دراستنا هذه الإجابة على السؤال

التالي:

## كيف يمكن تشخيص إمكانيات التخطيط للتنمية الاقتصادية المحلية بولاية تيارت وفق أسلوب التحليل بالمركبات الأساسية ؟

و تدرج تحت هذه الإشكالية جملة من الأسئلة الفرعية :

- ما المقصود بالتنمية الاقتصادية المحلية؟

- ما هو التخطيط الاستراتيجي؟

- إلى أي مدى يمكن التخطيط للتنمية المحلية وفق التحليل بالمركبات الأساسية؟

**ثانيا: أهمية الدراسة:** تأتي أهمية هذه الدراسة من خلال ما يلي:

- يعتبر التخطيط الاستراتيجي للتنمية الاقتصادية المحلية، عملية منظمة تُبنى وفق طرق علمية تهدف إلى

وضع خطط بعيدة المدى، باستخدام كافة الموارد المتاحة بغرض تحقيق الأهداف التنموية؛

- تساعد هذه الدراسة في تقديم المعلومات عن ولاية تيارت لمساعدة المدراء وصناع القرار في تبني منهجية

التخطيط الاستراتيجي وتوظيفه محلياً؛

- وضع الخطط الإستراتيجية التنموية، للاستفادة من كافة الموارد المحلية للولاية.

**ثالثا: أهداف الدراسة:** تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- توفير قاعدة معلومات حول إمكانيات الولاية؛

- تصنيف دوائر الولاية حسب إمكانيات التنمية الاقتصادية؛

- الخروج بخارطة توزيع الإمكانيات الاقتصادية من شأنها مساعدة صناع القرار لوضع البرامج التنموية.

**رابعا: فرضيات الدراسة**

- هناك اختلاف و تباين بين دوائر ولاية تيارت وفقا للمتغيرات الاجتماعية، الديمغرافية والاقتصادية؛

- يمكن أن يكون لعامل الأراضي الفلاحية الأثر الكبير في التخطيط الاستراتيجي لولاية تيارت.

#### خامسا: مجتمع و عينة الدراسة

تتكون عينة الدراسة من 14 دائرة لولاية تيارت، و قد تم جمع مختلف المعلومات عن المؤشرات الاقتصادية لكل دائرة.

#### سادسا: منهج الدراسة

بناء على طبيعة الدراسة، فقد تم استخدام المنهج التحليلي، كون أنه الأنسب لتحليل المشكلة قيد الدراسة، إضافة إلى الدراسة الميدانية من خلال جمع المعلومات من مديرية البرمجة و إعداد الميزانية لولاية تيارت.

#### سابعا: أداة الدراسة

تم الاعتماد على البرنامج الإحصائي XLSTAT لمعالجة البيانات، من خلال الاعتماد على 69 متغيرة شملت الخصائص الاجتماعية، الاقتصادية، الديمغرافية و غيرها.

#### ثامنا: حدود الدراسة

- الحدود الزمنية: حيث تحددت الدراسة زمنياً بفترة سنة 2016.
- الحدود المكانية: تمت الدراسة على مستوى دوائر ولاية تيارت في الجمهورية الجزائرية.

#### المحور الأول: الإطار النظري

##### 1. أساسيات حول التنمية المحلية الاقتصادية:

ظهر مفهوم التنمية المحلية الاقتصادية مع تطور البعد البشري في الفكر الاقتصادي السائد خلال النصف الثاني من القرن الماضي، فأصبحت من أهم اهتمامات مختلف الحكومات وذلك بازدياد الاهتمام بالمجتمعات المحلية كونها الركن الرئيسي لإحداث التنمية الشاملة على المستوى القطري، فهي تعتبر مطلبا أساسيا لتحقيق العدالة في توزيع المكاسب بين مختلف الأجيال، وأداة مهمة لمواجهة التحديات المتزايدة لأفراد المجتمع، و تحقيق نوع من التوازن الجهوي بين مختلف الأقاليم. لقد كان العالم القروي الحقل الأول لتطبيق هذا المفهوم، لكنه اليوم تجاوز حدود القرية إلى المدن خصوصا في الأحياء، فالتنمية المحلية عملية

تستوجب تضافر الجهود المحلية الذاتية و الجهود الحكومية، فالجهود الذاتية و المشاركة الشعبية لا تقل أهمية عن الجهود الحكومية في تحقيق التنمية عبر مساهمة السكان في وضع و تنفيذ مشروعات التنمية.

### 1.1. تعريف التنمية المحلية الاقتصادية:

قبل الحديث عن التنمية المحلية الاقتصادية لابد من الالتفات إلى معنى كلمة التنمية، "فعلى المستوى اللغوي يقصد بها الازدهار، الزيادة، و الرفاهية، مما يوحي بتغيير إيجابي و بتطور و تقدم، و بعبارة أخرى إن التنمية بالنسبة لمجموعة من السكان أو لبلد تعني الطموح إلى غد أفضل على المستويات الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية، وبصفة عامة تعني التنمية التمكّن من الوصول باستمرار إلى مستوى عيش جيد من الناحيتين المادية و المعنوية وإن دل هذا على شيء، فإنما يدل على أن التنمية سياق حركي يؤدي إلى الانتقال من وضع سابق غير مرض إلى وضع لاحق يستجيب بكيفية مرضية إلى حاجات وطموحات الشخص و الجماعة، فالهدف الأخير من التنمية هو تفتح الشخص الذي يؤدي إلى تقدم المجتمع".<sup>1</sup>

إن مصادر التنمية و أبعادها تعتبر متداخلة، متفاعلة و متشابكة، و نتيجة لهذا التشابك و الاختلاف تعددت الاتجاهات ووجهات النظر حولها، وفي ما يلي سنقدم تعاريف للتنمية المحلية: "هي العملية التي يمكن بواسطتها تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية و الجهود الحكومية للارتفاع بمستويات التجمعات المحلية و الوحدات المحلية اقتصاديا، اجتماعيا، ثقافيا، من منظور تحسين نوعية الحياة للسكان تلك التجمعات المحلية في مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة و متكاملة"<sup>2</sup>، فهي عملية التغيير التي تتم في إطار سياسة عامة محلية تعبر عن احتياجات الوحدة المحلية، من خلال القيادات المحلية القادرة على استغلال الموارد المحلية، وصولا إلى رفع مستوى المعيشة لكل أفراد الوحدة المحلية.

<sup>1</sup> مليكة طيب سليمان، إشكالية التنمية المحلية المستدامة في ظل حماية البيئة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة البليدة، الجزائر العدد 39، 2008، ص 04.

<sup>2</sup> عبد الحميد عبد المطلب، التمويل المحلي والتنمية المحلية، درا الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 13.

و يقوم مفهوم التنمية المحلية على عنصرين رئيسيين هما:<sup>3</sup>

- المشاركة الشعبية في جهود التنمية المحلية، و التي تقود إلى مشاركة السكان في جميع الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم ونوعية الحياة التي يعيشونها معتمدين على مبادراتهم الذاتية.
  - توفير مختلف الخدمات ومشروعات التنمية المحلية بأسلوب يشجع الاعتماد على النفس والمشاركة.
- وتعرف التنمية المحلية على أنها عبارة عن " التنمية الخاصة بمنطقة سكنية أو مقاطعة سكنية في كافة الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية مع إيلاء المشكلات التي تعترضهم أهمية كبيرة ، والعمل على حلها من قبل السلطات المسؤولة ضمن إطار خطة وطنية شاملة، كما تعني أيضا الزيادة التنموية في كافة القطاعات على المستوى المحلي للوصول إلى مراحل متقدمة من التنمية والنمو وتحقيق المستوى الإنساني الذي تحدده مثاليات التفكير الاجتماعي المعاصر و إمكانيته على السواء".<sup>4</sup>

"كما تعرف على أنها تلك العملية التي يشترك فيها كل الناس في المحليات و الذين يأتون من كل القطاعات ويعملون سوياً لتحفيز النشاط الاقتصادي المحلي و الذي ينتج عنه اقتصاد يتسم بالمرونة والاستدامة، وهي عملية تهدف إلى تكوين الوظائف الجديدة وتحسين نوعية الحياة للفرد و المجتمع، بما فيها الفقراء و المهمشين، مع المحافظة على البيئة".<sup>5</sup>

وتعتبر التنمية المحلية "عملية تغيير تتم بشكل مستمر لا تتوقف ولا تنته عند نقطة معينة لكنها مستمرة ومتصاعدة لإشباع الحاجات والمطالب المتجددة للمجتمع المحلي، ومن أجل ذلك فإن التنمية

---

<sup>4</sup> بوقرة رابح، عريوة محاد، إستراتيجية ترقية التشغيل في الجزائر في إطار برامج دعم التنمية المحلية المستدامة، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي للتنمية المستدامة وظاهرة البطالة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير، 16-15 نوفمبر 2011، ص 08.

<sup>5</sup> محمد أمين عقلة، التنمية في الوطن العربي، وزارة التربية والتعليم، الإسكندرية، طبعة 1، 1990، ص 24.

المحلية توجد في الدول المتقدمة كما توجد في الدول النامية، وتوجد في المناطق الحضرية كما توجد في المناطق الريفية".<sup>6</sup>

فمنطلق التنمية المحلية هو تبني مبدأ البناء من أسفل، بأن نجعل من تنمية الأقاليم المحلية نقطة الانطلاق لتنمية المجتمع ككل، من خلال الاستغلال الأمثل لكل الموارد والأخذ بعين الاعتبار خصوصيات المنطقة.

أما التنمية الاقتصادية المحلية فهي عبارة عن تلك العملية التي يعمل من خلالها القطاعين العام والخاص جماعيا على خلق أفضل الظروف لتحقيق نمو اقتصادي و مستوى حياة حسن للجميع، فممارسة تنمية اقتصادية محلية هو ما يعني العمل مباشرة على بناء القوة الاقتصادية لمنطقة ما محلية، و ذلك بغية تحسين مستقبلها الاقتصادي و مستوى نوعية الحياة لسكان تلك المنطقة.

ويجب التمييز بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي، بحيث يشير "النمو الاقتصادي إلى مجرد زيادة الكمية في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، والمفهوم العكسي للنمو الاقتصادي هو الركود الاقتصادي، بينما تعتبر التنمية الاقتصادية ظاهرة مركبة تتضمن النمو الاقتصادي كأحد عناصرها المهمة، بالإضافة إلى حدوث تغيير في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، والمفهوم العكسي للتنمية هو التخلف، ولهذا فهي أشمل من النمو، إذ أنها تعني النمو مع التغيير، والتنمية الاقتصادية المحلية تعني الزيادة، النمو والتغيير المحلي أو الجهوي أو الإقليمي بعيدا عن التنمية التي تنتهجها الحكومة المركزية".<sup>7</sup>

تراعي التنمية المحلية البعد الاقتصادي من أجل تنمية الإقليم المحلي اقتصادياً، و ذلك عن طريق البحث عن القطاع أو القطاعات الاقتصادية التي يمكن أن تتميز بها المنطقة، سواء عن الطريق الصناعي،

<sup>6</sup> مجموعة خبراء، التنمية المستدامة والإدارة المجتمعية، "الأدوار المستقبلية للحكومات المركزية والمحليات والقطاع الخاص و المجتمع المدني"، أوراق المؤتمر العربي الرابع للإدارة والبيئة، المنظمة العربية للتنمية والإدارة، المنامة، البحرين، 20-24 نوفمبر 2005، ص68.

<sup>7</sup> عبد الحميد عبد المطلب، التمويل المحلي والتنمية المحلية، مرجع سبق ذكره، ص10.

الزراعي أو الحرفي، لهذا نجد أن المنطقة التي تحدد مميزاتها مسبقا تكون قادرة على النهوض بالنشاط الاقتصادي المناسب لها من أجل توفير فائض القيمة عن طريق المنتجات المحققة، بالإضافة إلى ذلك يمكن لها أن تدمج أفراد المجتمع الباحثين عن فرص عمل، ولهذا "تصبح التنمية المحلية تحقق البعد الاقتصادي عن طريق امتصاص البطالة من جهة، و عن طريق توفير المنتجات التي تتميز بها المنطقة من جهة أخرى، كذلك تعتمد التنمية المحلية على بناء هياكل القاعدة المحلية من الطرقات، مستشفيات ومدارس... بالإضافة إلى كونها تسمح بدمج طالبي العمل فإنها تمهد الطريق نحو الجو المناسب لأفراد المجتمع القاطنين بهذا الإقليم، و تستقطب أصحاب رؤوس الأموال المتواجدين في الأقاليم أخرى من أجل الاستثمار بالمنطقة".<sup>8</sup>

## 2.1. مبادئ التنمية المحلية المستدامة: تعتمد التنمية المحلية الاقتصادية على المبادئ الأساسية التالية:

- التنمية هي عملية شاملة؛
- مساهمة المبادرات و المشاريع الصغرى في التنمية الشاملة؛
- الموارد البشرية هي القوة الدافعة للتنمية.

## 3.1. الأهداف الأساسية للتنمية المحلية الاقتصادية: تهدف جهود التنمية المحلية إلى ما يلي:

- "تأمين الموارد البشرية و الطبيعية و الأملاك المحلية و ترشيد استعمالها من أجل تحقيق نمو متوازن يراعي اعتبارات الكفاءة الاقتصادية في توزيع الموارد و التكافؤ الاجتماعي في توزيع ثمار التنمية؛
- دعم الأنشطة الاقتصادية المنتجة للثروات (صناعة، زراعة، خدمات) وتشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز شبكة الخدمات في الوسط الريفي والحضري بتكاتف وتوحيد الجهود؛
- التركيز على المناطق الريفية للقضاء على عوامل الطرد و الحد من الهجرة إلى المناطق الحضرية و لتضييق الفجوة الداخلية بين الريف والحضر؛

<sup>8</sup> غربي احمد، أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر، مجلة البحوث والدراسات العلمية، جامعة الدكتور يحي فارس، المدينة، العدد 04، أكتوبر 2010، ص 03.

- التخفيف من الفوارق التنموية بين الأقاليم و الولايات و داخل الإقليم الواحد؛<sup>9</sup>
- إعطاء دفعة إلى المناطق الواعدة المتميّزة بالموارد لحل مشكلة التكسب السكاني، وبصفة خاصة للمناطق الريفية التي ما زالت إمكاناتها الاقتصادية دون الاستغلال الكامل، لتوفير مزيد من فرص العمل للشباب؛
- تشجيع مزيد من الاستثمارات الجديدة و زيادة مشاركة القطاع الخاص و المجتمع المدني؛
- تحديد الاحتياجات والموارد المتاحة والمحتملة للمراكز والقرى عن طريق مراكز المعلومات بكل منطقة؛
- زيادة فرص التصدير للمشروعات الصغيرة غير التقليدية بالمناطق الجديدة؛
- ترقية الأنشطة الاقتصادية الملائمة لكل إقليم من خلال مراعاة الخصوصية التي تميز كل جهة؛
- تنمية التهيئة الحضرية عن طريق تشجيع الاستثمار العمومي والخاص، الوطني والأجنبي؛
- وضع سياسة اقتصادية جوارية وتفعيلها لتتوافق معها مختلف النشاطات القطاعية الاقتصادية؛
- تحسين ظروف وإطار حياة المواطنين بتطوير مراكز الحياة وترقية نوعية الخدمات الجوارية؛
- ضمان العدالة في الاستفادة والخدمات الأساسية.<sup>10</sup>

## 2. التخطيط الاستراتيجي:

### 1.1. تعريف التخطيط الاستراتيجي:

- هو العملية التي من خلالها ترى المؤسسة تطور مستقبلها و تطور تكتيكات لتحقيق هذا المستقبل.
- هي العملية المنظمة والتي من خلالها تتفق المؤسسة و تبني الالتزام وسط كل ذوي العلاقة اتجاه الأولويات الأساسية التي تحقق رسالتها وتتعاظم مع البيئة المحيطة.<sup>11</sup>

<sup>9</sup> غريبي احمد، أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 07.

<sup>10</sup> موسى اللوزي، التنظيم وإجراءات العمل، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص 34.

<sup>11</sup> أحمد شريفي، تجربة التنمية المحلية في الجزائر، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، ص 08.

- يعبر عن عملية تخطيط تستند إلى فهم واقعي و عميق لما يدور في بيئة المنظمة الداخلية، و محاولة التعرف على نقاط القوة و نقاط الضعف فيها، و فهم بيئة المنظمة الخارجية و محاولة التعرف على الفرص و المخاطر التي تنطوي عليها، مما يمكن من توقع واستشراف المستقبل، والإعداد له بصياغة جملة من البدائل (الاستراتيجيات) التي تقود المنظمة لتحقيق أهدافها، بل و التي من شأنها التأثير في بيئة المنظمة باتجاه وخلق شروط و ظروف أفضل تساهم في تسهيل تحقيق هذه الأهداف.<sup>12</sup>
- يعرف التخطيط الاستراتيجي على أنه تنمية الخطط طويلة الأجل للتعامل بفعالية مع الفرص و التهديدات الموجودة في البيئة الخارجية للمؤسسة، و في ضوء مصادر القوة و الضعف للموارد التي تملكها المؤسسة في بيئتها الداخلية، ويتضمن كذلك تعريف مهمة المؤسسة ورسالتها و صياغة الأهداف الممكن تحقيقها وتطوير و تشكيل الاستراتيجيات، ووضع توجهات السياسة العامة للمؤسسة.<sup>13</sup>
- وعليه فالتخطيط الاستراتيجي هو جهد عقلي منظم يهدف إلى استثمار كل الطرق و الأساليب و الموارد المتاحة من أجل تحقيق الأهداف المرجوة، ويتضمن التخطيط الاستراتيجي تحديد أهداف أو غايات المؤسسة، و بناء الإستراتيجية اللازمة لتحقيق هذه الأهداف والغايات وتطوير مجموعة من الخطط الشاملة لدمج وتنسيق الأنشطة، إنه يهتم بالنواتج (ما الذي يجب فعله؟) و الوسائل (كيف فعله؟).<sup>14</sup>

<sup>12</sup> صابر يونس عاشور، **التخطيط الاستراتيجي**، مشروع تطوير أداء المنظمات الأهلية من الداخل، شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، فلسطين، دليل المدرب 2006، ص 4.

<sup>13</sup> رشدي عبد اللطيف وادي، إبراهيم الأشقر، **دراسة واقع ممارسة التخطيط الاستراتيجي لدى مديري المنظمات غير الحكومية المحلية في قطاع غزة**، مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية، المجلد 17، العدد 2، فلسطين، 2009، ص 4.

<sup>14</sup> حمد بن مرضي الكلثم، حازم علي احمد بدارنه، **معوقات التخطيط الاستراتيجي في جامعة أم القرى من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها**، المجلة العربية لضمان جودة التعليم العالي، المجلد الخامس، العدد 10، المملكة العربية السعودية، 2012، ص 6.

## 2.2. مراحل التخطيط الاستراتيجي للتنمية المحلية:

هناك خمس مراحل للتخطيط الاستراتيجي للتنمية الاقتصادية المحلية، إلا أن هذا الأخير عملية مرنة، وغالبا ما يستمر تنفيذ أحد المراحل بالتوازي مع مرحلة أخرى وفقاً للاحتياجات المحلية.<sup>15</sup>

**المرحلة الأولى: تنظيم الجهود** لكي يتم تنظيم الجهود بشكل ناجح، فإنه يجب الموافقة في مرحلة مبكرة من عملية التخطيط على الترتيبات المؤسساتية، ويجب تشكيل فريق العمل الخاص بالتنمية المحلية في مجلس المدينة، والذي يتولى بصفة مبدئية إدارة عملية التخطيط الاستراتيجي، بحيث يتطلب نجاح عملية التنمية المحلية تضافر الجهود الحكومية والقطاع الخاص، وتبدأ عملية التخطيط الاستراتيجي بتحديد الأفراد والمؤسسات العامة والأنشطة ومراكز البحوث ومؤسسات التدريب بالإضافة إلى كل الفئات التي تؤثر في الاقتصاد المحلي.

**المرحلة الثانية: تقييم الاقتصاد المحلي:** في حالة الرغبة في تحديد إستراتيجية للتنمية الاقتصادية المحلية، للحصول على البيانات الأساسية عن الاقتصاد المحلي من خلال دراسة الروابط أو العلاقات الاقتصادية في منطقة معينة، سوف تستخدم المعلومات الكمية والنوعية المتوفرة في تنمية الأنشطة المختلفة، والتصنيع وتنمية المهارات، بالإضافة إلى البيانات الأخرى والتي تساعد على تحديد الاتجاه الاستراتيجي للاقتصاد المحلي، وأول خطوة في ذلك تبدأ بتحديد المعلومات، بعدها تجميع وتحليل البيانات باستخدام عدد من الأساليب.

**المرحلة الثالثة: إعداد الإستراتيجية:** إن الهدف من إعداد تخطيط إستراتيجي واسع النطاق لإحدى المدن هو التوصل إلى منهج متكامل للقيام بالتخطيط الاستراتيجي للتنمية المحلية، و يستلزم الأمر عند قيام المختصين في الحكومات المحلية ومجموعات الخاصة بإعداد الإستراتيجية، تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية المحلية والمتطلبات البيئية والاجتماعية.

**المرحلة الرابعة: تنفيذ الإستراتيجية:** هذه الإستراتيجية عبارة عن خطة إجمالية ذات أهداف وإجراءات قصيرة، متوسطة أو طويلة الأجل، فضلاً عن أنها تحدد الأهداف التي يجب تحقيقها، كما تضع برنامج عمل

<sup>15</sup> زياد محمد ثابت، تنظيم وتنفيذ وتقييم ورشة عمل لعشرين مديرا حول التخطيط الاستراتيجي، وكالة الغوث الدولية، مركز التطوير التربوي، أكتوبر 2006، ص 6.

لتعزيز وتنمية نقاط القوة في اقتصاد المجتمع المحلي سواء المادية والاجتماعية و البيئية وكذلك تتناول كل من التحديات و الفرص المتاحة.

**المرحلة الخامسة:** مراجعة الإستراتيجية. يتم اقتراح إستراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية لفترة تتراوح ما بين ثلاث إلى ثمان سنوات لكن ينبغي مراجعتها سنوياً لتعديلها لتتواءم مع تطورات الظروف المحلية، و يجب أن تشمل عملية المراجعة المدخلات والمخرجات والنتائج والآثار، وكذلك مراحل التنفيذ، وبجانب القيام بعملية مراجعة الإستراتيجية فإن النظم لمتخذي القرار بتعديل الإستراتيجية استجابة لتغير الظروف المحلية.

## المحور الثاني: الإطار العملي

### 1. أسلوب التحليل بالمركبات الأساسية:

تستعمل طريقة التحليل بالمركبات الأساسية ACP، لدراسة متغيرات كمية مستمرة، غير متجانسة، وقد قدم التحليل إلى عوامل أساسية سنة 1901 من قبل k.Pearson، و طور على يد H.Hotelling، سنة 1933، و يعرف أيضا باسم "التحليل الهندسي للمعطيات (Analyse Géométrique des Données) أو "تحليل الارتباطات" (Analyse des Corrélations).

### 1.1. مفهوم التحليل بالمركبات الأساسية (ACP):

هو أسلوب إحصائي رياضي يؤدي إلى تقسيم عدد من المتغيرات إلى مجموعات يطلق على كل مجموعة اسم عامل (facteur)، بمعنى تجمع عدد من المتغيرات معا، وهي أيضا تعني ارتباط عدد من المتغيرات ببعضها البعض ارتباطا عاليا، وارتباطها بغيرها ارتباطا منخفضا، كما أنها تسعى لوصف العلاقات بين الأفراد و بين المتغيرات فيما بينها، و علاقة المتغيرات و الأفراد معا.

### 2.1. المبادئ الأساسية الواجب مراعاتها في تطبيق ACP:

- المرور من  $k$  متغيرات إلى  $p$  متغيرات جديدة تتميز بثلاثة خصائص أساسية:

$p$  أقل بكثير من  $k$ . \* المتغيرات الجديدة  $p$  هي تركيبات خطية للمتغيرات  $k$  التي لكل واحدة حصة متزايدة مسماة بالمكونات الأساسية. \* المتغيرات الجديدة  $p$  هي مستقلة أي لا يوجد بينها ارتباط؛

- طرق الحساب المستعملة تدخل متغيرات قياسية ؛
- اختيار عدد المكونات الجديدة و ترجمتها.

**2. تطبيق أسلوب التحليل بالمركبات الأساسية على مؤشرات التنمية الاقتصادية المحلية لتيارت:**  
نسعى في هذه المرحلة إلى دراسة المؤشرات التنموية لولاية تيارت باستخدام التحليل بالمركبات الأساسية.  
**1.2. مجتمع البحث:**

نظرا لموقعها الجغرافي، فإن ولاية تيارت تعتبر حلقة وصل هامة بين العديد من الولايات ومنطقة التماس بين الشمال و الجنوب، تعتبر منطقة ذات مساحة غير متجانسة، متنوعة جغرافيا.<sup>16</sup> وتقع ولاية تيارت غرب الجزائر، تتكون من 14 دائرة و 42 بلدية، تمتد على مساحة 050.0520 كلم<sup>2</sup> تحدها شمالا وولاية تيسمسيلت وغيليزان، جنوباً الأغواط والبيض، غربا معسكر وسعيدة، والحلقة جنوبا. مجتمع البحث الذي طبقت عليه هذه الدراسة هو دوائر ولاية تيارت، و عددها 14 دائرة، بالاعتماد على 69 مؤشر يمثل الخصائص الديمغرافية، الاقتصادية،... و التي من شأنها المساهمة في التنمية الاقتصادية.  
**2.2. المتغيرات الداخلة في الدراسة:**

بغية الوصول إلى المناطق الأكثر نشاطاً والأقل جذبا للاستثمارات، تم توظيف مجموعة من المؤشرات التنموية تمثل خصائص كل دائرة، وتم إخضاعها للمعالجة الإحصائية والتحليل. وتنقسم هذه المتغيرات إلى:  
- المتغيرات الاقتصادية: الصحة، التعليم، العمل، التجارة، الطاقة... - المتغيرات الديمغرافية: عدد السكان، معدل النمو... - المتغيرات العمرانية: تقسيم الأراضي الفلاحية، الغابات، المساحات المستعملة للزراعة... - متغيرات البنية التحتية والمرافق العامة والخدمات الاجتماعية: الكهرباء، الغاز، المياه...

<sup>16</sup> وثائق مقدمة من قبل مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية، لولاية تيارت.

### 3.2. المعالجة الإحصائية للبيانات:

بعد تجميع المعلومات اللازمة قمنا بترميزها ( $V_1, V_2, \dots, V_{69}$ )، وتهيئتها على شكل مصفوفة بيانات، ليتم إخضاعها للمعالجة الإحصائية باستعمال برنامج *XLSTAT*، فكانت النتائج كالتالي:

#### 1.3.2. المتوسط والانحراف المعياري:

إذا قارنا متوسطات المتغيرات نلاحظ أن كل المتوسطات هامة ومعتبرة، وأن أكبر القيم هي للمتغيرات  $V_1$  (عدد السكان)،  $V_3$  (عدد السكان الحضري)،  $V_4$  (عدد سكان الريف)،  $V_5$  (المساحة المستعملة للزراعة)،  $V_7$  (المساحة الإجمالية)،  $V_8$  (الغابات)،  $V_{57}$  (الإنتاج الحيواني-حروف)،  $V_{60}$  (الإنتاج الفلاحي-حبوب)، أما بالنسبة للانحرافات المعيارية فأصغر انحراف معياري هو للمتغير  $V_4$  (عدد سكان الريف)، وعليه فهو المسؤول عن تركز المتغيرات المدروسة، أما المتغير المسؤول عن تشتت هذه المتغيرات فهو  $V_7$  (المساحة الإجمالية)، لأنه يعتبر الانحراف الأكبر.

#### الجدول رقم (01): المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري للمتغيرات

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المتغير
56706,854	64730,071	V1
53500,287	53116,500	V3
6278,286	10971,712	V4
28874,791	50403,571	V5
108145,027	114992,857	V7
16369,860	11014,286	V8
19651,418	28992,571	V57
7743,925	10212,286	V60

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Xlstat

#### 2.3.2. مصفوفة الارتباطات:

نستنتج من مصفوفة الارتباطات ما يلي:



وموجبا مع المحور الأول وهي متقاربة فيما بينها، فنجد كلا من:  $V_1$  (عدد السكان)،  $V_2$  (معدل النمو)،  $V_3$  (عدد السكان الحضري)،  $V_{12}$  (عدد المساجد)،  $V_{16}$  (عدد أطباء القطاع العمومي والخاص)،  $V_{17}$  (عدد المرضى)،  $V_{18}$  (عدد أطباء الأسنان)،  $V_{19}$  (عدد الصيدليات)،  $V_{21}$  (عدد تلاميذ التعليم الأساسي)،  $V_{22}$  (عدد القاعات في التعليم الأساسي)،  $V_{25}$  (عدد الثانويات)،  $V_{26}$  (عدد تلاميذ التعليم الثانوي)،  $V_{27}$  (عدد القاعات)،  $V_{28}$  (عدد الأساتذة)،  $V_{29}$  (عدد النساء منهم)،  $V_{30}$  (عدد معيدي السنة)،  $V_{31}$  (عدد المستفيدين من منح نشاط الإدماج الاجتماعي)،  $V_{32}$  (عدد قاعات السينما)،  $V_{40}$  (حجم النفايات المعالجة)،  $V_{41}$  (عدد الوحدات الصناعية الملوثة)،  $V_{49}$  (طول شبكة المياه الصالحة للشرب)،  $V_{52}$  (طول شبكة مياه الصرف الصحي)،  $V_{59}$  (الإنتاج الحيواني-خيول)،  $V_{63}$  (العدد الإجمالي للتجار)،  $V_{64}$  (عدد تجار التجزئة للمواد الغذائية)،  $V_{65}$  (عدد تجار الجملة للمواد الغذائية)،  $V_{66}$  (عدد تجار نشاط الإنتاج الصناعي)،  $V_{67}$  (عدد تجار نشاط الخدمات)،  $V_{68}$  (الاستيراد و التصدير)،  $V_{69}$  (النشاط التقليدي)، و هذه المتغيرات ذات خصائص تشير إلى تنمية حضرية، بما نمط من التحضر في توفير الخدمات. فيما بقية المتغيرات مرتبطة ارتباطا ضعيفا مع هذا المحور.

- بالنسبة المحور الثاني: يساهم بقدر كبير من الأهمية في تفسير باقي المتغيرات، بحيث يبلغ  $16.97\%$ ، فنجد أن المتغيرات  $V_4$  (عدد السكان الريف)،  $V_5$  (المساحة المستعملة للزراعة)،  $V_{45}$  (طول طرق الدائرة)،  $V_{56}$  (الإنتاج الحيواني-بقر)،  $V_{57}$  (الإنتاج الحيواني-خروف)،  $V_{58}$  (الإنتاج الحيواني-ماعز)،  $V_{61}$  (الإنتاج الفلاحي-أشجار مثمرة)، وهذه المتغيرات ذات خصائص تشير إلى تنمية ريفية زراعية حيوانية.

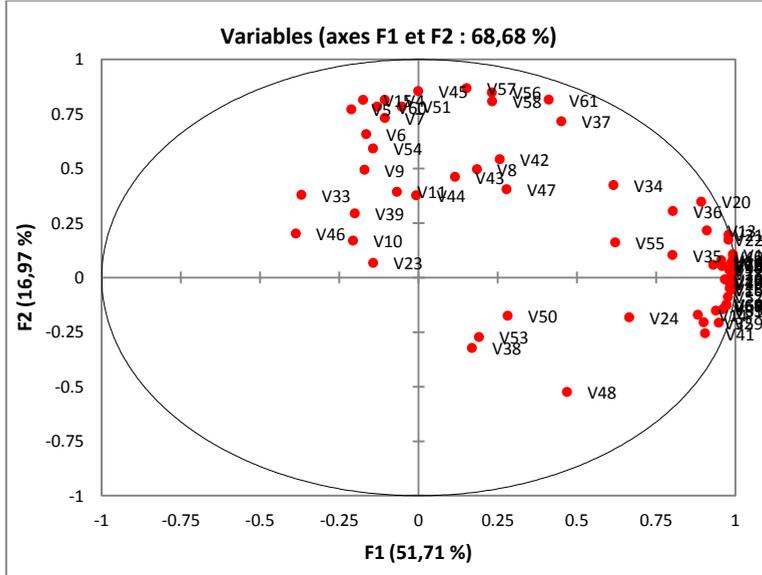
#### 4.3.2. التمثيل البياني للمتغيرات في المركب الرئيسي الأول:

من خلال إسقاط المتغيرات في دائرة الارتباطات و ملاحظة جودة تمثيل المتغيرات عليها ( فكلما كانت المتغيرة قريبة من محيط الدائرة كانت جودة تمثيلها على المستوي)، نلاحظ أن المتغيرات:  $V_4$  (عدد السكان الريف)،  $V_5$  (المساحة المستعملة للزراعة)،  $V_6$  (المساحة المسقية)،  $V_7$  (المساحة الإجمالية)،

V15 (عدد تسليم السكنات الريفية)، V37 (عدد الملاعب)، V45 (طول طرق الدائرة)، V51 (استهلاك المياه)، V54 (عدد أبراج المياه)، V56 (الإنتاج الحيواني-بقر)، V57 (الإنتاج الحيواني-خروف)، V58 (الإنتاج الحيواني-ماعز)، V60 (الإنتاج الفلاحي-حبوب)، V61 (الإنتاج الفلاحي-أشجار مثمرة)، مرتبطة فيما بينها ارتباطا شبه تام، وتساهم بشكل كبير في المحور الأول F<sub>1</sub>.

والمغيرات: V<sub>8</sub> (الغابات)، V<sub>9</sub> (الاستغلال الفردي للأراضي الفلاحية)، V<sub>10</sub> (الاستغلال الجماعي للأراضي الفلاحية)، V<sub>11</sub> (الاستغلال الخاص للأراضي الفلاحية)، V<sub>23</sub> (عدد المطاعم في التعليم الأساسي)، V<sub>33</sub> (عدد المراكز الثقافية)، V<sub>39</sub> (عدد أماكن التفرغ)، V<sub>40</sub> (حجم النفايات المعالجة)، V<sub>42</sub> (عدد المساحات الخضراء)، V<sub>43</sub> (طول الطريق الوطني)، V<sub>44</sub> (طول الطريق الولائي)، V<sub>47</sub> (المعدل الإجمالي لتوصيل الغاز) ترتبط فيما بينها ارتباطا كبيرا، إلا أنها تساهم بشكل أقل في بناء المحور الأول.

### الشكل رقم (01): التمثيل البياني للمتغيرات



المصدر: مخرجات برنامج Xlstat

والمغيرات: V<sub>24</sub> (الغابات)، V<sub>38</sub> (المعالم الأثرية)، V<sub>48</sub> (المعدل الإجمالي لتوصيل الكهرباء)،

V<sub>50</sub> (معدل التوصيل بالمياه الصالحة للشرب)، V<sub>53</sub> (معدل التوصيل بشبكة مياه الصرف الصحي) ترتبط فيما بينها ارتباطا كبيرا.

أما باقي المتغيرات فهي ترتبط فيما بينها ارتباطا تاما و تساهم بنسبة كبيرة جدا في المحور الثاني F<sub>2</sub>.

### 5.3.2. إحدائيات الأفراد:

نلاحظ من خلال الجدول أدناه أن تيارت، السوق، فرندة و قصر الشلالة تساهم في بناء المحور

الأول F<sub>1</sub>، و السوق، فرندة، عين الذهب، قصر الشلالة، مهدية تساهم في بناء المحور الثاني F<sub>2</sub>.

### الجدول رقم (03): مساهمة المتغيرات في بناء المحور الأول والثاني

F2	F1	الأفراد	F2	F1	الأفراد
4,264	4,087	فرندة	-4,537	19,171	تيارت
-2,326	-2,918	الرحوية	-3,241	-2,352	الدهموني
4,755	-1,935	عين كرمس	-2,259	-3,042	مدروسة
-2,798	-3,559	مشرع الصفا	-4,167	-4,553	مغيلة
1,370	-0,532	مهدية	6,268	4,288	السوق
0,556	-3,433	الحمادية	2,560	-2,719	عين الذهب
-2,251	-3,887	واد ليلي	1,808	1,385	قصر الشلالة

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Xlstat

### 6.3.2. تمثيل الأفراد:

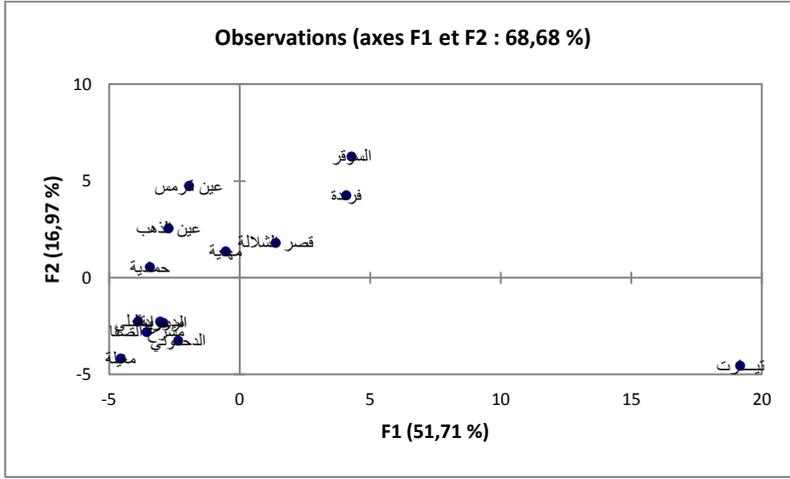
نلاحظ من خلال التمثيل البياني أن دائرة تيارت مرتبطة ارتباطا موجبا قويا مع المحور الأول

19.17، وهي بذلك تحتل الصدارة ضمن ترتيب الدوائر، من خلال المبالغ المالية المرصدة لها للتنمية، لتأتي

بعدها السوق، فرندة وقصر الشلالة أي أنها تحتل المرتبة الثانية، ثم عين كرمس، عين الذهب، مهدية،

حمادية بشكل أقل، في حين أن الرحوية، واد ليلي، مشرع الصفا، الدهموني ومغيلة تبقى شبه مهمشة.

### الشكل رقم (02): التمثيل البياني للأفراد



المصدر: مخرجات برنامج Xlstat

### 7.3.2. تمثيل الأفراد و المتغيرات:

ما يمكن ملاحظته من خلال التمثيل البياني للأفراد والمتغيرات معا، وجود أربع مجموعات:

**المجموعة الأولى:** بها دائرة تيارت و التي تحتل الصدارة لمنحها أولوية كبيرة، باعتبار أن أغلبية النشاطات التنموية متركزة بها، أي أنها منطقة ذات إمكانيات متعددة.

**المجموعة الثانية:** بها السوقر، فرندة، قصر الشلالة، هذه المناطق تتركز بها أغلب المتغيرات خاصة ذات خصائص خدمية مثل التعليم، الصحة، والبنية التحتية والمرافق العامة مثل الطرق، شبكات المياه، الكهرباء و الغاز، و شبكة مياه الصرف الصحي، إضافة إلى وجود عدد كبير من السكان خاصة السكان الحضر، هذا ما يعكس وجود نمط من التحضر في توفير الخدمات، أي أنها مناطق ذات تنمية حضرية.

**المجموعة الثالثة:** بها: مهيبة، عين كرمس، عين الذهب، حمادية، تتركز بهذه المناطق مجموعة من المتغيرات ذات خصائص ريفية و ذلك من خلال تركز نسبة عالية من سكان الريف، مع توفر إمكانيات زراعية مثل: المساحة المستعملة للزراعة، المساحة المسقية، الإنتاج الفلاحي واستهلاك المياه، إضافة إلى الإنتاج الحيواني، مما يعكس وجود تنمية ريفية زراعية حيوانية.



#### خاتمة:

لقد أصبح التخطيط الاستراتيجي للتنمية المحلية الاقتصادية ضرورة ملحة، و ذلك لاستغلال الموارد الطبيعية و البشرية للمنطقة بالاعتماد على المجتمع المحلي و المبادرات الخاصة بهدف تحسين المستوى المعيشي للسكان. و كغيرها من الدول فقد أولت الجزائر اهتماما خاصا بالتنمية المحلية الاقتصادية بغية تنميتها، و ذلك من خلال المخططات التنموية التي ركزت على محاربة الفقر و الفوارق الاجتماعية...

لذلك جاءت هذه الدراسة كمحاولة لمساعدة متخذي القرار في التخطيط باستخدام إحدى الأساليب الكمية (ACP)، و الذي سمح لنا بتصنيف مناطق (دوائر) ولاية تيارت كعينة من الولايات الجزائرية، بغية إحداث نوع من التوازن الاقتصادي المحلي، و قد تمكنا من الخروج بالعديد من النتائج يمكن ذكر بعض منها فيما يلي:

- تهدف التنمية المحلية الاقتصادية إلى تحسين المستوى المعيشي للسكان، من خلال شمول مختلف المناطق للحيلولة دون تمركز النشاطات الاقتصادية التنموية في منطقة دون الأخرى؛
- كما تسمح التنمية المحلية الاقتصادية بترفية المناطق المهمشة وجعلها أكثر جذبا للاستثمارات والصناعات، وبالتالي الحد من الهجرات الداخلية (من الريف إلى المناطق الحضرية)، و زيادة فرص العمل بها؛
- يمكن التخطيط الاستراتيجي تعزيز قدرات الاقتصاد المحلي، من خلال إبراز خصائص كل منطقة (بشرية، طبيعية...)
- أوضحت نتائج الدراسة التطبيقية التباين بين دوائر ولاية تيارت وفقا لخصائصها الاقتصادية، الديمغرافية والعمرانية، حيث تمكنا من تصنيفها باستخدام ACP إلى 04 مجموعات كانت كما يلي:
- **المجموعة الأولى:** تحددت أساسا في دائرة تيارت، و التي تمثل منطقة جذب نظرا لتركز أغلبية الأنشطة التنموية بها، لذا تعتبر ذات إمكانيات متنوعة؛

- المجموعة الثانية: تمثلت أساسا في السوق، فرندة، قصر الشلالة، و هي مناطق ذات تنمية حضرية، مما يؤهلها بجاذبية مقارنة بالمناطق الأخرى؛
  - المجموعة الثالثة: مهدية، عين كرمس، عين الذهب، حمادية، وهي مناطق ذات إمكانات زراعية تؤهلها لتنمية زراعية و فلاحية؛
  - المجموعة الرابعة: الدحموني، مغيلة، واد ليلي، مشرع الصفا، الرحوية، مدروسة، وهي أكثر المناطق احتياجا للتنمية المحلية باعتبار أنها تتوفر على العديد من الخصائص التنموية مثل: مساحات معتبرة للزراعة، المساحات الخضراء، إنتاج حيواني معتبر خاصة الخروف، وبالتالي يمكن الاستثمار فيها، وفي السياحة مثلا لوجود العديد من المعالم الأثرية بهذه المناطق، و في الأنشطة التجارية.
- وعليه وبناء على نتائج الدراسة، يمكن وضع البرامج التنموية حسب خصائص كل منطقة واحتياجاتها وذلك لإحداث التوازن التنموي بين مختلف المناطق.

#### قائمة المراجع:

1. عبد الحميد عبد المطلب، التمويل المحلي والتنمية المحلية، درا الجامعية، الإسكندرية، 2001.
2. محمد أمين عقلة، التنمية في الوطن العربي، وزارة التربية والتعليم، الإسكندرية، طبعة 1، 1990.
3. موسى اللوزي، التنظيم وإجراءات العمل، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2002.
4. أحمد شريف، تجربة التنمية المحلية في الجزائر، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.
5. حمد بن مرضي الكلثم، حازم علي أحمد بدارنه، معوقات التخطيط الاستراتيجي في جامعة أم القرى من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها، المجلة العربية لضمان جودة التعليم العالي، المجلد الخامس، العدد 10، المملكة العربية السعودية، 2012.

6. رشدي عبد اللطيف وادي، إبراهيم الأشقر، دراسة واقع ممارسة التخطيط الاستراتيجي لدى مديري المنظمات غير الحكومية المحلية في قطاع غزة، مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية، المجلد 17، العدد 2، فلسطين، 2009.
7. زياد محمد ثابت، تنظيم وتنفيذ وتقويم ورشة عمل لعشرين مديرا حول التخطيط الاستراتيجي، وكالة الغوث الدولية، مركز التطوير التربوي، أكتوبر 2006.
8. صابر يونس عاشور، التخطيط الاستراتيجي، مشروع تطوير أداء المنظمات الأهلية من الداخل، شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، فلسطين، دليل المتدرب 2006.
9. غريبي احمد، أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر، مجلة البحوث والدراسات العلمية، جامعة الدكتور يحيى فارس، المدينة، العدد 04، أكتوبر 2010.
10. بوقرة رابح، عريوة محاد، إستراتيجية ترقية التشغيل في الجزائر في إطار برامج دعم التنمية المحلية المستدامة، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي للتنمية المستدامة وظاهرة البطالة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير، 15- 16 نوفمبر 2011.
11. مجموعة خبراء، التنمية المستدامة والإدارة المجتمعية، "الأدوار المستقبلية للحكومات المركزية والمحليات والقطاع الخاص المدني"، أوراق المؤتمر العربي الرابع للإدارة والبيئة، المنظمة العربية للتنمية والإدارة، المنامة، نوفمبر، 2005.
12. مليكة طيب سليمان، إشكالية التنمية المحلية المستدامة في ظل حماية البيئة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة البليدة، الجزائر العدد 39، 2008.
13. وثائق مقدمة من قبل مديرية البرمجة و متابعة الميزانية، لولاية تيارت.